المحاضرة الأولى:

نظرة عامة حول القانون التوجيهي للتربية الوطنية 2008

أهداف الدرس:

- التعريف بالقانون 08-04 المتعلق بالتربية الوطنية، أهدافه ومبادئه، وأهميته في المنظومة التربوية الجزائرية وظروف صدوره.

تمهيد

تعد التربية الوطنية حجر الأساس في بناء شخصية الفرد وفي تشكيل وعيه بالهوية الوطنية، والمواطنة، والقيم الحضارية للمجتمع. وإدراكاً من الدولة الجزائرية لأهمية التربية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مقومات الانتماء الوطني، تم إصدار القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008، باعتباره إطاراً قانونياً مرجعياً ينظم قطاع التربية الوطنية ويحدد أهدافه ومبادئه الأساسية.

لقد جاء هذا القانون ثمرة لتجربة تربوية طويلة ومعقدة تفاعلت فيها أبعاد تاريخية وثقافية واجتماعية وسياسية بهدف ضمان تعليم نوعي يستجيب لمتطلبات العصر ويحافظ على ثوابت الأمة. فهو يحدد الغايات الكبرى للتربية، مثل ترسيخ الهوية الوطنية بمكوناتها الثلاثة الإسلام، العروبة، الأمازيغية، وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية، وتحقيق مبدأ مجانية التعليم وإلزاميته، مع الانفتاح على المعارف والعلوم الحديثة.

إن الوقوف عند هذا القانون لا يقتصر على دراسة نصوصه فقط، بل يشمل أيضاً فهم فلسفته التربوية، ومكانته في إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية، والتحديات التي يطرحها في الممارسة اليومية داخل المؤسسات التعليمية. ومن هنا تأتي أهمية هذه المحاضرة، التي تهدف إلى تقديم نبذة عامة حول قانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04 لسنة 2008، من خلال التعرف على خلفياته، مبادئه وأهدافه الأساسية.

1.تعريف القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008:

هو القانون التوجيهي للتربية الوطنية الصادر بتاريخ 23 جانفي 2008والذي يعد الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع التربية الوطنية في كل مجالاته، هدفه هو تنظيم المنظومة التربوية في الجزائر، فهو يحدد المبادئ العامة للتربية الوطنية، أهدافها، بنيتها، تنظيمها، وحقوق وواجبات مختلف الفاعلين فيها(الدولة، التلميذ، المعلم، الأولياء).

ويعد قانون 08-04 بمثابة"دستور مدرسي" يؤطر عمل المدرسة الجزائرية، جاء ليعوض التشريعات السابقة وليواكب الإصلاحات التربوية لسنة 2003. ، يتألف من سبعة(7) أبواب ومئة وستة(106) مادة قانونية وهي :

الأستاذ المحاضر: مشري زبيدة E-MAIL : Zabida.mecheri@univ.jijel.dz

الباب الأول جاء تحت عنوان أسس المدرسة الجزائرية، **تضمن ثلاث فصول هي:** الفصل الأول معنون بغايات التربية من المادة 01 إلى المادة 02 ، الفصل الثاني(مهام المدرسة) من المادة 03 إلى المادة 06 ، الفصل الثالث: (المبادئ الأساسية للتربية الوطنية)من المادة 07 إلى المادة18. **أما الباب الثاني فعنوان بالجماعة التربوية** من المادة 19 إلى المادة 26 ، **والباب الثالث (تنظيم التمدرس)**، احتوى المادة 27 ، تبعته سبع فصول هي : الفصل الأول (أحكام مشتركة) من المادة 28 إلى المادة 37 ، الفصل الثاني (التربية التحضيرية)من المادة 38 إلى المادة 43 ، الفصل الثالث (التعليم الأساسي)من المادة 44 إلى المادة 52 ، الفصل الرابع (التعليم الثانوي العام والتكنولوجي)من المادة 53 إلى المادة 56 ، الفصل الخامس (الأحكام المتعلقة بمؤسسات التربية والتعليم الخاصة)من المادة 57 إلى المادة 65 ، الفصل السادس (الإرشاد الأسري)من المادة 66 إلى المادة 68 الفصل السابع (التقييم)من المادة 69 إلى المادة **72 أما الباب الرابع فقد ورد بعنوان تعليم الكبار من المادة 73إلى المادة 75**في حين جاء **الباب الخامس بعنوان المستخدمون من المادة 76 إلى المادة** 80 **أما الباب السادس فعنون بمؤسسات التربية والتعليم العمومية وهياكل ونشاطات الدعم والأجهزة الاستشارية**، تضمن ستة فصول هي : الفصل الأول (مؤسسات التربية والتعليم العمومية)من المادة 81 إلى المادة 86 ، الفصل الثاني (هياكل الدعم) من المادة 87 إلى المادة 88 ، الفصل الثالث (البحث التربوي والوسائل التربوية)من المادة89 إلى المادة 95 ، الفصل الرابع (النشاط الاجتماعي)من المادة 96 إلى المادة 98، الفصل الخامس (الخريطة المدرسية)من المادة 99 إلى المادة 101 ، الفصل السادس (الأجهزة الاستشارية)من المادة 102 إلى المادة 104**أما الباب** السابع فتضمن أحكام ختامية من المادة 105 إلى المادة 106.

2. أهداف القانون التوجيهي ومبادئه الأساسية :يهدف القانون الأساسي 04 - 08 إلى:

- تحسين جودة التعليم بتحديث المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم واستعمال تكنولوجية معلومات الإعلام والاتصال في كل مجالات العملية التربوية.
- التحسين المستمر للإدارة المدرسية للرفع من أدائها وفعاليتها لتحقيق الأهداف المسطرة في المنظ ومة التربوية.
- توفير بيئة تعليمية مناسبة من منشآت وأدوات وقوانين وإطارات بشرية كفئة تقوم بمهامها على أكمل وجه.
- التركيز على التنمية الشاملة لمهارات المتعلمين في مختلف المراحل والأطوار وتع زيز قدراتهم الأكاديمية والاجتماعية
-الاستجابة للمتغيرات المحلية والعالمية في قطاع التربية والتعليم.

ومبادئه قائمة على:

-الحق في التعليم مضمون دستوريا والزاميته حتى سن السادس عشر(16).
-العدالة والمساواة :التعليم متاح للجميع دون تمييز لغوي أو جهوي أو عقائدي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي.

الأستاذ المحاضر: مشري زبيدة E-MAIL : Zabida.mecheri@univ.jijel.dz

السعي لتحقيق التميز في التعليم من خلال التحسين المستمر للمناهج وطرق التدريس وتكوين الأساتذة.

3. أهمية القانون 08-04 في المنظومة التربوية الجزائرية:

- تبرز أهمية هذا القانون كونه يمثل الإطار القانوني الأساسي الذي يحدد التنظيم والهيكلة العامة للمنظومة التربوية الوطنية مما يضمن سير التربية والتعليم وفق أهداف وطنية واضحة ومتفق عليها.
- كما يعزز القانون حق التعليم لكل مواطن جزائري دون تمييز، ويضمن تعميم التعليم الأساسي وتكافؤ الفرص ويؤكد على الطابع الإلزامي للتعليم بين سن 6 و 16 سنة مع اعتبار الحالات الخاصة.
- وله دور استراتيجي في إصلاح المنظومة التربوية؟، حيث يعد استثمارًا إنتاجيًا من أولويات الدولة، من خلال توفير الكفاءات والوسائل اللازمة لاستجابة الطلب الاجتماعي على التربية الوطنية.
- كما يرسخ قيم الانتماء الوطني والهوية الوطنية المبنية على الإسلام والعروبة والأمازيغية، ويعزز قيم الجمهورية ودولة القانون، مما يسهم في بناء مجتمع ديمقراطي متمسك بالسلم والتسامح والاحترام المتبادل.
- كما يحدد مسؤوليات الجماعات المحلية في دعم التربية من خلال المشاركة في إنشاء وصيانة الهياكل المدرسية والنشاطات الثقافية والرياضية، ما يُعزز التعاون المؤسساتي في المنظومة التربوية.

هذه الجوانب تدل على أن القانون يشكل حجر الأساس لكل حيث يعد استثمارا إنتاجيًا من أولويات الدولة، من خلال توفير الكفاءات والوسائل اللازمة لاستجابة الطلب الاجتماعي على التربية الوطنية.

4. ظروف صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08- 04 لسنة 2008 :

- **على المستوى الوطني:**

أ. **ظهور التعددية السياسية**: التي تفرض على المنظومة التربوية إدراج مفهوم الديمقراطية وبالتالي تزويد الأجيال الصاعدة بكل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من قيم ومواقف التفتح والتسامح والمسؤولية.

ب. **ترك الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز، والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق:** وهذا يحدو بالمنظومة التربوية إلى تحضير الناشئة تحضيرا جيدا، لتعيش في هذا الوسط ولتتكيف معه.

- **على المستوى الدولي** :

أ. **عولمة الاقتصاد:** التي تشترط من المنظومة التربوية التحضير اللائق للأفراد وللمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد الذي يميز بداية القرن الواحد والعشرين، حيث ترتبط الرفاهية الاقتصادية للأمم بحجم ونوعية المعارف العلمية والمهارات التكنولوجية التي يتعين عليها إدراجها في برامج التعليم والتكوين.

الأستاذ المحاضر: مشري زبيدة E-MAIL : Zabida.mecheri@univ.jijel.dz

ب. **التطور المتسارع للمعارف العلمية والتكنولوجية وكذا الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال:** التي تفرض إعادة تصميم ملامح المهن وتشترط من التربية التركيز في برامجها وطرائقها البيداغوجية، على اكتساب المعارف العلمية و التكنولوجية وتنمية القدرات التي تسمح بالتكيف مع هذا التطور في المهن وتيسير إدماج المتعلمين في وسط مهني معولم.

ففي هذا السياق العام لتحول العالم، سطر رئيس الجمهورية في برنامجه هدف إصلاح المنظومة التربوية بمختلف مركباتها .وقرارات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 30 أبريل 2002 المسجلة في برنامج الحكومة، الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، تشكل أرضية للتغيير الذي شرع فيه، كما أنها تعد مصدرا لإعداد هذا المشروع التمهيدي.

الأستاذ المحاضر: مشري زبيدة E-MAIL : Zabida.mecheri@univ.jijel.dz